

# حُجَيْجُ الْقُرْآنِ

الحكمة البازغة والحجة البالغة

تأليف  
الإمام عبد الحميد الفيّزي  
مؤيداً لهدى القارئ وتأييداً للقرآن والقرآن

الدارية للكتاب

الباب الأول  
في انتقاد المنطق

المنطق ثلاثة أجزاء :

- ١- حمل الشيء على الشيء، وهو باب قاطيفوريا.
- ٢- الحدود.
- ٣- القياس، وهو المقصود.

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للدائرة الحميدية

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

تضمن النسخة ٤٠٠٠ روية

المقالة الأولى

في انتقاد المنطق والفلسفة والكلام

نطلب جميع كتبنا من:

الدائرة الحميدية مدرسة الإصلاح، سراي مير، اعظم كره، بولي، الهند

Published by: Dairah Hameedia Madrasatul Islah, Sarai Meer  
Azamgarh, U.P. (India)

Distributed by: Al-Balagh Publications, N-1, Abul Fazl Enclave,  
Jamia Nagar, New Delhi-110025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، رسولنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد فإن هذا الكتاب الذي يصدر اليوم لأول مرة من أجل مؤلفات الإمام عبد الحميد الهرايبي رحمه الله، وهو جزء من مشروعه القرآني العظيم المشتمل على اثني عشر كتاباً: خمسة منها في ألفاظه، وأساليبه، وأصول تأويله، ودلائل نظامه، وتاريخ جمعه وتلويحه. وسبعة منها في علومه، وهي: حكمة القرآن، وحجج القرآن، والقائد إلى عيون العقائد، والرائع في أصول الشرائع، وإحكام الأصول بأحكام الرسول، وأسباب النزول، والرسوخ في معرفة الناسخ والمنسوخ. وكان المؤلف رحمه الله يعد هذه الكتب كلها أجزاء من مقدمة تفسيره «نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان».

أما هذا الكتاب فقد وضعه المؤلف رحمه الله للكشف عن طريق القرآن الكريم في الاستدلال والمحاجة، وإثبات فضله وعلوه على مناهج

الفلاسفة والمتكلمين وبيان ما فيها من ضعف وثقافت وفساد من الناحية العقلية البحتة؛ ثم شرح الحجج والبراهين التي احتج بها القرآن على التوحيد والرسالة والمعاد، وهي جماع العقيدة الإسلامية. فأراد رحمه الله أن يكون كتابه جامعا بين التنظير والتطبيق.

وقد بين المؤلف رحمه الله في خطبة الكتاب في إحدى مسوداته موضوعه وأهميته فقال:

«فهذا كتاب من مقدمة «نظام القرآن» أفردته لذكر أعظم ركن من كتاب الله، وأول أمر من نعت هذا النبي صلى الله عليه وسلم وآخره، وهي أربعة: تلاوة الآيات، والتركيب، وتعليم الكتاب والحكمة. فقدم تلاوة الآيات وختمها بالحكمة، فهاتان كالبنر والشمس... وكان أفخم جانب الآيات وأقدمه هو: الخطاب إلى الإنسان من جهة فطرته، ودعوته إلى الحق من جهة بصيرته... ولذلك أكثر القرآن في أوائل الدعوة من ذكر الآيات الدالة على ما يؤمن به من التوحيد والمعاد والرسالة... فالعلم الذي بين الطريق إلى فهم هذه الدلائل على أصول الدين الثلاثة يكون أعلى منزلة وأعظم عناية من جهة موضوعه، فإن الإيمان هو الأصل الذي تفرعت عنه الشرائع الخاصة» .

أما الأسباب التي دعت الإمام الفراهي رحمه الله إلى تأسيس هذا العلم، فقد أفاض القول فيها، وذكر سبعة أسباب، ولكن أهمها عنده سببان:

أحدهما يتعلق بالدين معظم مهمم المعقول من المنطق. يقول الفراهي: «فإنهم قد ابتلوا بعقليات سافلة زائفة عن طريق الفطرة والهدى مفضية إلى الحيرة وصريح العمى... ولذلك حذر السلف عن الاشتغال به، ولكن أبي

## الفصل الثاني

في بيان موضع هذا الكتاب

من الجهة العمومية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يكرر في الأصل.

الانتصاب في القرآن هو أكبر دليل على أنه كلام الله تعالى، فإنه لو كان كلام الإنسان لكان فيه نظم وترتيب، والفطرة لا يرى فيها ترتيب. ألا ترى نجوم السماء وأشجار البرية وأقمار الأرض وسواحل البحر كل ذلك خلوا عن ترتيب ونظام، وهؤلاء أجهل الناس بمفهوم النظام الحقيقي. فهذا الظن الباطل صار سدا شديداً دون التدبر في نظم القرآن عموماً فحفي عليهم طرف عظيم من مطالبه المهمة وبلاغته المعجبة فضلاً عن دلائله اللطيفة ولذلك تراهم كثيراً قد أخطأوا موارد الاستدلال، فأولوه إلى غير الدعوى فلم يتبين لهم ما فيه من القوة والتقريب بل ربما خفي عليهم نفس الاستدلال كما بيناه في مواضعه.

فأينا الحاجة شديدة إلى الكشف عن نظمها ليتضح التقريب بين الدليل والدعوى وصحة الاستدلال وقوته، فهذه جملة الكلام في بيان الحاجة والداعية لموضوع هذا الكتاب.

الناس إلا النظر فيه، والولوع به، والإخلاد إليه؛ ثم بعد التجربة عرفوا مضارها. فمنهم من أبطل بعض أباطيلها، وأبقى بعضها محسناً به ظنه كأبي حامد رحمه الله، فإنه بين تفاوت ما في إلهيات اليونانيين، ولكنه هو الذي أدخل منطقتهم في الإسلام، فكان كمن قتل الأفي وورثي أولادها. وكذلك اتخذ أخلاقياتهم، وبنى عليها كتابه ميزان العمل، فلم يخرج عن اتباع الفلاسفة مع غلوه في ردهم. وأما ابن مسكويه والطوسي وأمثالهما فهم مجاهرون بتقليد اليونانيين في الأخلاقيات. ومنهم من اتبه لأكثر من ذلك كابن تيمية رحمه الله، فرد على المنطقيين رداً طويلاً، ودل على زيغ نهج المتكلمين، ولكنه قد اقتنع بالهدم ولم يبن قصراً يأوون إليه، والناس قلما يتركون ما اعتادوا به من دون بدل بأحفظه عوضاً عما يبتذرونه.

وكنت أحد في القرآن أصولاً للاستدلال والنظر أقرب إلى العقل وأوسع في القلب من أصول منطق اليونانيين، ودلائل أصح وأثبت من أدلة الفلاسفة والمتكلمين، وأنصح ممن يتناقل عنها، فتأكد عندي الحاجة إلى جعلها موضوع علم مستقل. وعرضت جملة منها على بعض الأذكياء من العلماء، فألح عليّ بإتمامه غاية الإلحاح، فرجوت أن يتقبله أهل النظر، ويؤول به بإذن الله ما منع الناس عن فهم ما جاء به القرآن من بوالغ المحجج، لما اشتغلوا به من العلوم السافلة المبعدة من استقامة العقل وصدق الفكر، وذلك من الجهة الكلية الأصولية» .

وأما السبب الآخر فهو: «أنه قد تعلق بهم من أباطيل المنطق ظن خاص منعهم عن معرفة ما في دلائل القرآن من الرسوخ، وذلك ظنهم بأن

القضايا الأخلاقية مظنونات، ولا يقوم بها برهان. ولم يتفطنوا أنه يهدم الدين كله، مع أنه يهدم جانباً عظيماً من حكمتهم وهو الحكمة العملية. فلو لم يكن في المنطق من الضلالة إلا هذا القول الباطل والسب القائل لكان أولى بأن يتقدموا أمره ويتقوا شره... ولما أدخل أبو حامد رحمه الله المنطق في الإسلام تلقاه الناس بالقبول وخرروا عليه صماً وعمياناً، وتمكن في قلوبهم أن هذا هو طريق معرفة الحق، وبذلك خيل إليهم أن دلائل القرآن إنما هي محض الخطايات».

وقد أوتي الإمام الفراهي رحمه الله بسطة في المعقولات، ثم خصه الله تعالى بعلم كتابه العزيز، فكان أقدر الناس على معالجة هذا الموضوع. أما المعقولات فقد درس الفراهي كتب الفلسفة والمنطق والكلام أيام طلبه، إذ كانت جزءاً لازماً من المنهج الدراسي السائد في عهده في الهند، ثم لما التحق بكلية عليكرة درس الفلسفة الحديثة فيها على المستشرق الشهير توماس أرنولد، وبرز فيها. فكان رحمه الله أول عالم في عهده جمع بين علوم الشرق والغرب، وأخذها من مصادرها من غير واسطة.

يقول الأستاذ عبد الماجد الدرايادي أحد المختصين في الفلسفة الحديثة: «إن الفراهي قد درس الفلسفة دراسة واسعة واسعة وعميقة جداً، وكان يتابع أحدث ما يصدر في الغرب من كتب الفلسفة والمنطق، ولم يكن يكتفي بالإطلاع عليها بل يقرأها قراءة بحث ونقد ومقارنة».

أما كتب المتكلمين فقد بلغ من مدارستها في مقتبل حياته أن تقدم إليه مؤسس كلية عليكرة السيد أحمد جان — والفراهي طالب في الكلية —

وكانوا يظنون أنه لا يخاطب به إلا الأغبياء. فانزل الله تعالى القرآن على أسلوب كلامهم كما أنزل على أفصح لسانهم. والقول البليغ الجامع الموجز لا يطلع على تمام معانيه من غير تدبير، فجهلهم بحال العرب وأسلوب كلامهم صرفهم عن التدبير في القرآن.

والثاني: إنهم لم يعلموا أن من أعظم غاية القرآن تربية العقول وتعليم الحكمة كما صرح به في مواضع كثيرة، فلذلك خاصة أكثر مسن لطائف الأدلة ليتعلموا التفكير والاستباط. ولذلك كثيراً ما يكتفي بالتشبيه على الدلائل والحث على استنباطها، بل قد ينبه على الأصول الفطرية التي يبني عليها الاستدلال كما هو مبسوط في موضعه. فلما كان القرآن على هذه الصفة من الغور واللطافة خفي كثير من دلائله على من يتوهمه خطاباً عاماً. ولذلك احتجنا إلى بسط الأدلة بذكر ما انطوت عليه من المقدمات المقدره التي إنما يطلع عليها الأذكياء الممارسون بالخطابات البليغة المحكمة.

والسابع: إنه غلب على أكثر الناس الظن بأن القرآن كثير الاقتضاب والانتقال من معنى إلى معنى من غير مناسبة بينهما. وقد وقع في هذه المغلظة بعض الأذكياء، مثل ابن حزم الظاهري وصاحب "الفوز الكبير". دع عنك ما تفوه به بعض الظانين بأنفسهم أنهم يصلحون فقالوا إن

<sup>١</sup> هو الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (١١١٤-١١٧٦هـ / ١٧٠٢-١٧٦٢م) صاحب الفوز الكبير، ورحمة الله البالغة. (انظر ترجمته في نزهة الخواطر ومحة السامع والنواظر، لعبد المحي الحسيني. دار عرفات، الهند، ١٤٨٢هـ : ٣٩٨/٦-٤١٥). وقد ذكر الإمام ولي الله الدهلوي رأيه في هذا الأمر في كتابه "الفوز الكبير في أصول التفسير" تحت عنوان "الفصل الرابع في ترتيب مباحث القرآن الكريم"، (ضبعة دار السنة، لكانا، الهند، الطبعة الرابعة: ٩٩-١٠٠).



وقد أدى تدبره للقرآن الكريم حسب المنهج القويم الذي اهتدى إليه، ونعمته في دراسة الفلسفة إلى معرفة دقيقة لانحرافات الفلسفة وأسائها فلم يعمد إلى نقدها وبيان زيفها فقط بل أراد تأسيس علوم عقلية جديدة تقوم على قواعد صحيحة راسخة يهدي إليها كتاب الله عز وجل. فشرع في تسويد عدة كتب نحو:

- العقل وما فوق العقل.

- النظر الفكري حسب الطريق الفطري.

- المنطق الجديد.

- القسطاس (وهي رسالة في علم جديد وهو منطق العمل وميزان الإرادات وأساس الحكمة العملية).

- الإشراف في الحكمة الأولى من حقائق الأمور ومكارم الأخلاق.

ثم قيد أفكاراً وخواطر نسج له في علوم كثيرة منها العلوم العقلية في بعض مجموعاته مثل قيد الأوابد، ولوامع الأفكار، والطارق والبارق.

وكانه رحمه الله لما عزم على تأليف كتاب حجاج القرآن على الخطة التي استقر عليها أخيراً صرف النظر عن الكتب المذكورة لدخول مباحثها ضمن هذا المشروع العظيم.

وقد تبين من دراسة نسخة الكتاب التي وصلت إلينا أن الإمام الفراهي رحمه الله سوده أكثر من مرة. وكان في البداية يريد أن يرتبه بعد ديباجة في موضوع الكتاب وغايته على قسمين: قسم عمومي يتناول المباحث الأصولية

(الألفاظ لا تكون خارجة عن مقادير العقول إنما هي المعاني. وإد كمان الوحي مشتملا على هذه المعاني فكيف يزعم أنها موكولة إلى غير الوحي. هذا، ثم ذكر بعض ما يصعب تصوره على الجمهور حتى قال) فطرق البراهين الحقيقية مشوها من عند الفلاسفة الذين مقدمهم هذان الحكيمان أعشى أفلاطون وأرسطوطاليس. وأما طريق البراهين المقنة المستقيمة المعية النفع فمنشوها من عند أصحاب الشرائع السدين عوضوا بالإبداع الوحي والإلهامات<sup>١</sup>

فهذا قول من قد آمن بالوحي، فزعم أنه إنما جاء بالإقناعيات وأن البراهين الحقيقية إنما هي مع الفلاسفة، ثم تبعه المتأخرون. ولم يكن ذلك إلا لعدم تدبرهم كتاب الله الحكيم. وسنطلع على قصارى سمعهم في أمر الإبداع ومسائل التوحيد، وما هم عليه من الرهب والباطيل. فلأما المقصود ههنا ليس إلا ذكر أنهم لم يعرفوا قدر ما أنزل الله من البينة والبرهان، فوجت كشف هذه الغمة عن أبصارهم.

والخامس: أنه لما كانت الغفلة عما هو فوق هذه الحياة الدنيا غالبية على أكثر العقول لشدة انهماكهم في مشاغل هذه المحسوسة الحاضرة وعلومها كما قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَاتٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٥﴾﴾ (سورة يوسف/١٥). فمع أن دلائل القرآن قريب من الفطر بن منهة على الفكر وأصول النظر تراهم لا يتفكرون، ولذلك قد أكثر القرآن من الحث على التدبر والتفكير مثلاً قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَنزَلَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا ﴿٦١﴾﴾ (سورة محمد/٢٤). وهذا كثير

<sup>١</sup> المرجع السابق: ٣١.

الرأي حتى غلب على المتكسبين ممن آمنوا بالوحي والمرسلين، فصار حل مهم إثبات هذه المسائل على طريق الفلاسفة ولم يعلموا أن الفلاسفة إنما أخذوها من تعليم الأنبياء حسب اعترافهم مع تخليط من عند أنفسهم. قال الفارابي في "كتاب الجمع بين رأي الحكيمين":

"ليس لأحد من أهل المذاهب والنحل والشرائع وسائر الطوائف من العلم بحدوث العالم وإثبات الصانع له وتلخيص أمر الإبداع ما لأرسطوطاليس وقيله لأفلاطون ولئن يملك سبيلهما. وذلك أن كل ما يوجد من أقاويل العلماء من سائر المذاهب والنحل ليس يدل على التفصيل إلا على قدم الطبيعة وبقائها."<sup>١</sup>

وبعد ذلك اعتذر وانتصر للشرائع فقال ما خلاصته: أن الله تعالى جعل كل شيء في محله وفوض كل أمر إلى أهله. ولما كان خطاب الشرائع عامة والجمهور لا يقدر على تصور البرهانيات جعل الشرعيات على قدر أفهامهم حتى قال:

"البرهانيات موكولة إلى أصحاب الأذهان الصافية والعقول المستقيمة، والسياسيات موكولة إلى ذوي الآراء السدينة، والشرعيات موكولة إلى ذوي الإلهامات الروحانية. وأعم هذه كلها الشرعيات (ولعله بعد هذا القول اتبه على ما في الوحي من الحكم الغامضة فقال مناقضا لقوله) وألفاظها خارجة عن مفادير عقول المخاطبين، ولذلك لا يؤخذون بما لا يطبقون تصوره"

<sup>١</sup> كتاب الجمع بين رأي الحكيمين - أفلاطون وأرسطو طاليس (رسالة شاملة في "كتاب المصروع من

مولفات أبي نصر الفارابي"، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٧/١٣٢٥ (طبعة الأولى): ٣٩

<sup>٢</sup> المرجع السابق: ٣٩

في الوحي والحجة والعلم والظن واليقين والشك والعقل والقلب والفطرة وما إلى ذلك، مما يبين الفرق بين طريق الوحي وطريق الفلاسفة والمتكلمين في الاستدلال، وقسم خصوصي في تفصيل حجج القرآن على الألوهية والمعاد والرسالة، وهذا القسم الثاني هو المقصود الأصلي من وضع الكتاب. أما القسم العمومي فإنما هو كالأسس والتمهيد له. وهذا الذي ظل المؤلف يعالج تربيته على أنحاء مختلفة، فرتبه في فهرس المسودة الأولى هكذا:

١- تعريف الحجة وتقسيمها وطرقها وأسمائها.

٢- منصب الحصين في احتجاج الوحي.

٣- مبادئ الاستدلال.

٤- كيف إثبات هذه المبادئ؟

٥- المبادئ ثلاثة وبديهية.

٦- فالمخاطب هو عقل الإنسان وفطرته على سبيل الذكر.

٧- أساليب الاستدلال ولسانه.

٨- ذكر وجوه الخفاء - الوجه الأول.

٩- الوجه الثاني من وجوه الخفاء.

١٠- الوجه الثالث من وجوه الخفاء.

ورتب هذا القسم في مسودة أخرى فقال:

«أما العمومي ففيه أصول:

الأول: في بيان موضع العقل والحجة في الدين، فالاعتماد عليه

والاحتجاج به.

والثاني: موضع العلم واليقين والاعتماد عليه، وترك الاعتماد على

الشك والظن.

والثالث: في التمييز بين العقل والوهم، والحكم والهوى، وتشریح

عمل العقل.

والرابع: في مبدأ اليقين وبنائه على الفطرة الحاكمة، ورتيب اليقين

وحدوثاً وظهوراً.

والخامس: في عدد منبئات الفطرة حسب الترتيب الوجودي.

والسادس: في إيضاح ما استنتج من هذه المنبئات، وهي عقائد الدين

من معرفة الرب الرحيم الحق والمعاد والهداية والرسالة.

والسابع: طريق استدلال القرآن لفظاً ومعنى.

وذكر مرة أخرى أن القسم العمومي في الأصول وفيه اثنا عشر فصلاً

ثم عدد ثمانية فصول عناوينها:

١- العقل والعلم.

٢- سبب غلبة الظن على العلم الحق.

٣- سبب غلبة الهوى على التقوى.

٤- حرية العقل والقلب هي الفطرة.

٥- دلالة وأساسها اليقين.

يجب التحرز عنها، وقل من لا يفتّر هذه المقدمات ولا تلتبس عليه

باليقينيةات.

وقال: "والمشهورات تصلح للفقهيات الظنية ولا تصلح لغيرها."

وأكثر من ذلك أنه أبطل حكم الفطرة فقال:

"وليس كل ما تشهد به أول الفطرة قطعاً هو صادق بل الصادق

ما تشهد به قوة العقل فقط ومداركه الخمسة المذكورة."

وهذا استعماله اسم أول الفطرة في معنى خاص ثلثة لا تسد، فإن أقام

الفطرة بفضي إلى الشك في كل شيء، وإنما قال ذلك تقليداً لبعض الفلاسفة

فإنهم زعموا أن الخواص تفلط وهذا باطل فإن الفلظ إنما يبيى من قبل

الاستنباط، وهو من فعل العقل لقياسه مع الفارق كما هو الآن معلوم بين

الفلاسفة.

ولما أدخل أبو حامد رحمه الله المنطق في الإسلام تلقاه الناس بالقبول

وهروا عليه صما وعمياناً، ولمكن في قلوبهم أن هذا هو طريق معرفة الحق،

وبذلك سهل اليهم أن دلالة القرآن إنما هي عرض الخطايا. وهذان

السيان، أهني الثاني والثالث، هما من أكر الدواعي وأعظمها للحت عفى

وضع علم مستقل يتبين به طريق النظر الصحيح في آيات الله اليات التي

تشهد بها الفطرة السليمة.

والرابع: وهو من قبيل الثالث ما تسلط على المولعين بالهيات الفلاسفة

مع إيمانهم بالنبوات من الوهم بأن مسائل التوحيد والربوبية إنما يبرهن عليها

بطريق الفلسفة، وأما الأنبياء فلم يأتوا إلا بالإقناعيات. وهذا التوهم صرفهم

عن فهم ما أنزل الله من الحكمة البارغة ولم يعرفوا قدره العظيم. ونشا هذا

وأتمتع من أبي حامد رحمه الله مع حميته للحق وحميته للصدق كيف اتخذ المنطق على علاقته معياراً للعلم ومحكاً للنظر، ثم لم يكف بذلك بل ادعى أنه أخذه من القرآن، وإنما أخذه من اليونان. ولا شك أن استدلال القرآن لا يخالف ما صحح من المنطق ولكن أين الجدوة من النور الأعظم والوشل من البحر الخضم. ولو أنه أخذه من القرآن لكان محترماً عن أباطيل المنطقين، ولكنه قد اتبعهم كل اتباع حتى فيما زاد المتأخرون على واضعه الأول من الجهالات، فقلدهم في كل تقدير وقطعهم. ومن ذلك أنه جعل أوليات الأخلاق من المظنونات، فقال في كتابه "محك النظر" في مدارك اليقين والاعتقاد إذ جعلها سبعة أقسام:

(السابع: المشهورات) وهي آراء مجموعة أوجب التصديق بما إما شهادة الكل أو الأكثر أو شهادة الجماهير أو الأفضل. كقولك الكذب فيج، والإنعام حسن. وشكر المنعم حسن وكفران النعمة فيج. وهذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة فلا يجوز أن يعول عليها في مقدمات القياس، فإن هذه القضايا ليست أولية ولا وهمية. فإن الفطرة الأولى لا تفضي لها.

وقال: "ولو كلفت نفسك الشك في أن الاثنين أكثر من الواحد لم يكن الشك متأبياً بل لا يتأني الشك في أن العالم ينتهي إلى حلا، وهو كاذب وهمي ولكن فطرة الوهم تفتضيه والأخر تفتضيه فطرة العقل. فأما كون الكذب فيجاً فلا تفضي به لا فطرة الوهم ولا فطرة العقل بل ما ألقه الإنسان من العادات والأخلاق والاصطلاحات. وهذه أيضاً معاصاة مظلمة

<sup>١</sup> محك النظر المنطق (الطبعة الأولى بالمطبعة الأدبية، مصر) ص: ٥٥-٥٨

٦- اليقين فطرة حاكمة وإهام ضروري.

٧- أوليات اليقين.

٨- الفرق بين الأدلة الدينية وأدلة الفلاسفة».

وقال في موضع آخر: «القسم الأول في الأمور العامة، وفيه... فصول»، ثم ذكر الفصول الآتية:

١- ماهية الحجة وأجزاؤها وتقسيمها حسب ما في هذا الكتاب.

٢- عموم الكلام في مادة الحجة الفطرية وضرورة اليقين.

٣- الكلام في إبطال الشك المطلق من جهة بداهة العقل.

٤- الكلام في ضعف هذا الطريق بذكر ما آل إليه من الضلال والخيرة.

٥- الكلام في إبطال الشك المطلق من جهة بصيرة القواد.

٦- الكلام في إبطال الشك من طريق الفطرة وضرورة العلم واليقين.

٧- الكلام في مجاري اليقين الفطرية ومبادئ جميع العلوم والأعمال.

وقد حرصنا على إبراد هذه النماذج المختلفة كلها هنا، ليتصور القراء المسائل التي كان المؤلف يريد مناقشتها، والأصول والقواعد التي يرى أنه لا بد أن إنشائها وإحكامها، قبل الشروع في تفصيل حجج القرآن.

وقد انتهت به هذه المعالجة المستمرة إلى خطة بديعة متكاملة بفصولها المحدودة، فألقى عندها عصا التسيار. وقسم الكتاب في هذه الخطة الجديدة بعد المقدمة إلى ثلاث مقالات:

المقالة الأولى في انتقاد المنطق والفلسفة والكلام، وهي في ثلاثة أبواب: الأول في انتقاد المنطق، والثاني في انتقاد الفلسفة، والثالث في انتقاد علم الكلام، وخصص للباب الأول عشرة فصول، وللثاني سبعة، وللثالث خمسة.

والمقالة الثانية في تأسيس العلم، وهي أيضاً في ثلاثة أبواب: الباب الأول في «الميزان»، وهو المنطق الأعلى»، والثاني في «الحكمة البارعة»، والثالث في طريق احتجاج القرآن. وخصص لكل باب منها عشرة فصول.

والمقالة الثالثة في حجاج القرآن، وهي أيضاً تشتمل على ثلاثة أبواب: الأول في أدلة الربوبية، والثاني في أدلة المعاد، والثالث في أدلة الرسالة. ولكل باب عشرة فصول.

وإن في تحديد عدد الفصول لكل باب — وإن لم تذكر عناوينها — لدليلاً على أن موضوعاتها كانت معلومة مقررة عند المؤلف، ولكن المؤسف أنه لم يتمكن من إنجاز العمل حسب خطته. فقد خصص للباب الأول من المقالة الأولى في انتقاد المنطق عشرة فصول، ولكن لم يكتب منها إلا سبعة فقط. وفي باب انتقاد الفلسفة كتب خمسة فصول من سبعة. أما باب انتقاد الكلام فكتب منه فصلاً واحداً مع أنه في الفهرس قرر له خمسة فصول.

نعم في الباب الأول من المقالة الثانية، وهو في المنطق الأعلى، كتب جميع الفصول العشرة المخصصة له. أما الباب الثاني في الحكمة البارعة، فكتب قبل الشروع فيه عدة مباحث، ثم كتب نحو خمسة فصول من عشرة. وفي الباب الثالث في طريق احتجاج القرآن ترك أيضاً للفصل الأول، ثم كتب الفصول الثاني والثالث والرابع، وذلك يعني أنه كتب ثلاثة فصول من

الذي أدخل منطقهم في الإسلام، فكان كمن قتل الأفعى وربي أولادها. وكذلك الخد أخلاقياًهم وبنى عليها كتابه "ميزان العمل"، فلم يخرج من ابحاح الفلاسفة مع غلوه في ردهم.

وأما ابن مسكويه والطوسي وأمثالهما فهم مجاهرون بتقليد اليونان في الأخلاقيات. ومنهم من انتبه لأكثر من ذلك كابن نيمية رحمه الله، فرد على المظننين رداً طويلاً ودل على زيف نصح المتكلمين ولكنه اقتنع بالهدم ولم يبن نصراً بأروون إليه. والناس قلما يتركون ما اعتادوا به من دون بدل يتحدونه عرضاً عما يبنونه.

وكت أحد في القرآن أصولاً للاستدلال والنظر أقرب إلى العقل وأوسع في القلب من أصول منطق اليونانيين، ودلائل أصح وأثبت من أدلة الفلاسفة والمنكلمين، وأتمجج بمن يتعافل عنها. فأكد عندي الحاجة إلى جعلها موضوع علم مستقل، وعرضت جملة منها على بعض الأذكياء من العلماء فألح علي بإتمامه غاية الإلحاح. فرجوت أن يتقبله أهل النظر ويزول به باذن الله ما مع الناس عن فهم ما جاء به القرآن من بوالغ المحجج لما اشتغلوا به من العلوم السافلة المبعدة عن استقامة العقل وسداد الفكر. وذلك من الجهة الكلية الأصولية.

والثالث : أنه قد تعلق بهم من أباطيل المنطق ظن خاص منعهم عن معرفة ما في دلائل القرآن من الرسوخ. وذلك ظنهم بأن القضايا الأخلاقية مطبومات ولا يقوم بها البرهان، ولم يتفطنوا أنه يهدم الدين كله مع أنه يهدم جانباً عظيماً من حكمتهم وهو الحكمة العملية. فلو لم يكن في المنطق من الضلالة إلا هذا القول الباطل والسبب القاتل لكان أولى بأن يتقدوا أمره ويتقوا شره.

والباعث الأصلي على هذا الرأي ما وحدوا عيانا من الخبط والشطط في المنتسبين إلى العقل من الفلاسفة والمتكلمين فأساؤوا الظن بالمعقول. ولكن قد تبين لي أن ضلالهم لم يكن من جانب العقل بل من تسلط الفيلسوف وتركهم طريق الفطرة التي هدى الله سبحانه إليها بكتابه وتعليمات رسوله. فرأينا الحاجة إلى ذكر هذا الطريق ليركنوا إلى ما جاء به القرآن من الحجج البالغة والحكم البارغة، ومن الخث على استعمال النظر والفكر ومن مدح أرباب العقل والحجر. وكذلك رأينا الحاجة إلى إبطال ما فهموه من الإيمان بالغيب، ومن بئانه على محض المعجزات دون الآيات البينات المشهودة في الأنفس والآفاق المنشورة في تمام القرآن المستعملة خاصة لدعوة الناس من طريق الحكمة والاستدلال دون التقليد ومحض الاعتقاد كما قال تعالى :

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَخَدِّعْ لَهُمُ بِالْقُرْآنِ هَيْئًا مَّيْمَنًا لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

﴿ (سورة النحل/١٢٥). ولذلك نظائر لا تحصى.

والثاني : ما تعلق بالذين معظم همهم المعقول من المنطق والفلسفة، فإنهم قد ابتلوا بعقليات ساقطة زائغة عن طريق الفطرة والهدى مفصية إلى محض الخيرة وصريح العمى كما لا يخفى على من نظر في خزعبلات المتفلسفين العاشين عن نور الوحي والكتاب. ولذلك حذر السلف عن الاشتغال به ولكن أبي الناس إلا النظر فيه والولوع به والإخلاد إليه، ثم بعد التجربة والمعرفة بما قد انتبهوا لمضارها.

فمنهم من أبطل بعض أباطيلها وأبقى بعضها عمنا به ظنه كأبي حامد (الغزالي) رحمه الله. فإنه بين تفاوت ما في إلهيات اليونانيين ولكنه هو

عشرة.

أما المقالة الثالثة في حجج القرآن، فقد خصص المؤلف رحمه الله لكل باب من أبوابها الثلاثة عشرة فصول، ولكن لا نجد منها في هذه المسودة الأخيرة إلا ثلاثة فصول من الباب الأول في أدلة الربوبية. وذكر السامع رحمه الله أن بعدها في الأصل بيضا إلى ١٢ صفحة. ثم يوحد مبحث بعنوان «تمهيد لفهم الأمثال» يتلوه فصل آخر.

هذا هو محتوى المسودة الأخيرة.

ومهنا في إعداد هذه النشرة أننا وضعنا المسودة الأخيرة في بدايتها كما هي، فهذا هو القسم الأول. أما القسم الثاني فيشتمل على الفصول التي احتوت عليها المسودتان الأوليان والمباحث المتفرقة التي وردت في بعض المجموع. وقد تولى ترتيب هذا القسم، ثم توثيق النقول وأقوال الفلاسفة والمتكلمين الواردة في الكتاب كله، والتعليق عليه: الأخ الدكتور أياز أحمد الإصلاحي، ثم راجعه الشيخ أمانة الله الإصلاحي بمعاونة ابن أخيه الدكتور محيي الدين غازي، فحراهم الله خير الجزاء.

وقد سمي المؤلف رحمه الله كتابه في مسودته الأولى والثانية «حجج القرآن»، وكذا سماه في مؤلفاته الأخرى، فهو العنوان المعروف عند المعين بكتب الفراهي، ولكن لما رتبته في المسودة الأخيرة على المنهج المذكور سماه في أولها «الحكمة البارغة والحجة البالغة»، فرأينا أن نضع العناوين كليهما على غلاف الكتاب.